

الباب الثاني

الإطار النظري للمشروع والنماذج المشابهة

*انواع البنوك

*الاقسام الداخلية للبنوك التجارية

*اسس تصميم البنوك

*دراسة النماذج المشابهة

٢-١ أنواع البنوك:

٢-١-١ من حيث الوضع القانوني للبنك:

أ/ بنوك عامة :

هي البنوك التي تمتلكها الدولة وتمتلك كامل رأس مالها وتشرف على أعمالها وأنشطتها كالبنوك المركزية (بنك السودان المركزي)، البنوك الوطنية التجارية، البنوك المتخصصة (أي متخصصة في مجال معين) مثل البنك العقاري، البنك الزراعي، البنك الصناعي،... الخ .

ب/ بنوك خاصة:

هي البنوك التي يملكها أشخاص سواء كانوا طبيعيين أو معنويين ويتولوا إدارة شؤونها ويتحملوا كافة مسؤولياتها القانونية والمالية إزاء الدولة (ممثلة في البنك المركزي).

ج/ بنوك مختلطة:

هي البنوك التي تشترك في ملكيتها وإدارتها كلا من الدولة والأفراد أو الهيئات ولكي تحافظ الدولة على سيطرتها على هذه البنوك فإنها تقوم (تعتمد) إلى امتلاك رأس المال بما يسمح لها بالإشراف عليها وتوجيهها بما ينسجم والسياسة المالية والاقتصادية للدولة

٢-١-٢ من حيث طبيعة الأعمال التي تزاولها البنوك:

أ/ بنوك تجارية:

هي البنوك التي تزاول الأعمال المصرفية من قبولها للودائع وتقديم القروض وخصم الأوراق التجارية أو تحصيلها وفتح الإتمادات المستندية، وقد تمارس هذه البنوك أعمالاً أخرى غير مصرفية مثل : المشاركة في المشاريع الاقتصادية وبيع وشراء الأسهم والسندات.

ب/ بنوك صناعية:

هي البنوك التي تختص في التعامل مع القطاع الصناعي وتساهم في عملية التنمية الصناعية من خلال دعم المشاريع الصناعية وذلك مقابل تقديم القروض ومنحها للتسهيلات المصرفية (البنكية والمصرفية).

ج/ بنوك زراعية:

هي البنوك التي تتعامل مع المؤسسات الزراعية حيث تختص بتقديم كافة التسهيلات والخدمات المصرفية لمساعدة هذه المؤسسات لأداء دورها في عملية التنمية الزراعية سواء كانت هذه المؤسسات تابعة لأفراد أو جمعيات تعاونية.

د/ بنوك عقارية :

هي البنوك التي تقدم كافة التسهيلات والخدمات المصرفية للأفراد أو المؤسسات أو الجمعيات التعاونية السكنية لمساعدتها في إنشاء العقارات.

٢-١-٣ من حيث مصادر الأموال تنقسم البنوك إلى :

أ/ بنوك مركزية :

هي البنوك التي تنشئها الدولة لتتولى عملية الإشراف والتوجيه والرقابة على الجهاز المصرفي كما أن لها حق إصدار العملة

و الاحتفاظ بالأصول السائلة الخاصة بالدولة كالذهب والعملات الأجنبية، ويكون رأس مال البنوك المركزية ما تخصصه الدولة لها وكذلك من ودائع البنوك التجارية لديها.

ب/ بنوك الودائع (البنك التجاري) :

هي البنوك التي تتكون أموالها الخاصة من رأس المال المملوك للشركاء كذلك من الودائع التي يقدمها الأفراد والمؤسسات لغرض الاستثمار أو الحسابات الجارية.

ج/ بنوك الأعمال أو الاستثمار :

هي البنوك التي تعتمد بشكل رئيسي على أموالها الخاصة بالإضافة إلى الودائع لأجل في قيامها بالأعمال التي أنشأت من أجلها ومن أهم هذه الأعمال تقديم القروض طويلة الأجل للمشروعات أو المساهمة فيها لأغراض الاستثمار، والقانون سمح لهذه البنوك بإنشاء شركات استثمارية.

٢-١-٤ من حيث شرعية العمليات :

أ/ بنوك تقليدية (ربوية):

وتقوم البنوك التقليدية بأداء الخدمات المصرفية المختلفة مقابل عمولات تتقاضاها .

ب/ بنوك إسلامية :

تقوم البنوك الإسلامية بالعمل وفق ما تفرضه الأحكام والقواعد في الشريعة الإسلامية وقد تميزت هذه البنوك بعدم التعامل بالفائدة أخذاً من المقترضين أو إعطاءً للمودعين، ولكن اتسمت علاقتها بعملائها بأنها علاقة شريك مع شريكه حيث لا يحدد عائداً مسبقاً على الأموال المودعة لديها أو تقدم أموال لعملائها في صورة أموال بالمرابحة أو المضاربة أو المشاركة .

٢-٢ أنواع البنوك التجارية :

تنقسم البنوك التجارية إلى أنواع متعددة طبقاً للزاوية التي يتم من خلالها النظر إلى البنوك وذلك على النحو التالي :

٢-٢-١ من حيث نشاطها ومدى تغطيتها للمناطق الجغرافية :

١- البنوك التجارية العامة : ويقصد بها تلك البنوك التي يقع مركزها الرئيس في العاصمة أو إحدى المدن الكبرى وتباشر نشاطها من خلال فروع أو مكاتب على مستوى الدولة أو خارجها . وتقوم هذه البنوك بكافة الأعمال التقليدية للبنوك التجارية وتمنح الائتمان قصير ومتوسط الأجل كذلك فهي تباشر كافة مجالات الصرف الأجنبي وتمويل التجارة الخارجية .

٢ - البنوك التجارية المحلية : ويقصد بها تلك البنوك التي يقتصر نشاطها على منطقة جغرافية محددة نسبية مثل محافظة معينة أو مدينة أو إقليم محدد .

ويقع المركز الرئيسي للبنك والفروع في هذه المنطقة المحددة . وتتميز هذه البنوك بصغر الحجم، كذلك فهي ترتبط بالبيئة المحيطة بها وينعكس ذلك على مجموعة الخدمات المصرفية التي تقوم بتقديمها .

٢-٢-٢ من حيث حجم النشاط :

١ - بنوك الجملة : ويقصد بها تلك البنوك التي تتعامل مع كبار العملاء والمنشآت الكبرى

٢ - بنوك التجزئة : وهي عكس النوع السابق حيث تتعامل مع صغار العملاء ، والمنشآت الصغرى لكنها تسعى لاجتذاب أكبر عدد منهم . وتتميز هذه البنوك بما تتميز به متاجر التجزئة ، فهي منتشرة جغرافياً ، وتتعامل بأصغر الوحدات المالية قيمة من خلالها خلق المنافع الزمنية والمكانية ، ومنفعة التملك ، والتعامل للأفراد ، وبذلك فإن التجزئة تسعى إلى توزيع خدمات البنك من خلال المستهلك النهائي .

٢-٢-٣ من حيث عدد الفروع :

١- البنوك ذات الفروع : وهي بنوك تتخذ في الغالب شكل الشركات المساهمة كشكلاً قانونياً لها فروع متعددة تغطي أغلب أنحاء الدولة ولا سيما الأماكن الهامة ، وتتبع اللامركزية في تسيير أمورها حيث يترك للفرع تدبير شؤونه فلا يرجع للمركز الرئيسي للبنك إلا فيما يتعلق بالأمور الهامة التي ينص عليها في لائحة البنك ، وبطبيعة الأمور فإن المركز الرئيسي يضع السياسة العامة التي تهتدي بها الفروع .

ويتميز هذا النوع من البنوك بأنه يعمل على النطاق الأهلي ويخضع للقوانين العامة للدولة وليس لقوانين المحافظات التي يقع الفرع في نطاقها الجغرافي .

٢ - بنوك السلاسل : وهي عبارة عن سلسلة من البنوك نشأت نتيجة لنمو حجم البنوك التجارية وزيادة حجم نشاطها واتساع نطاق أعمالها وتتكون السلسلة من عدة فروع منفصلة عن بعضها إدارياً ، ولكن يشرف عليها مركز رئيسي واحد يقوم برسم السياسات العامة التي تلتزم مختلف وحدات السلسلة بها ، كذلك فهو ينسق بين الوحدات وبعضها ، ولا يوجد هذا النوع من البنوك إلا في الولايات المتحدة الأمريكية .

٣- بنوك المجموعات : وهي تأخذ شكل شركة قابضة تدير مجموعة من الشركات التابعة التي تعمل في النشاط المصرفي ، حيث تقوم الشركة القابضة بالإشراف على الشركات التابعة وتضع لها السياسات العامة بينما تترك لها تنفيذ هذه السياسات بشكل لا مركزي . وتأخذ هذه البنوك طابعاً احتكاريّاً ، ولقد انتشرت هذه البنوك في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية .

٤- البنوك الفردية : تقوم هذه البنوك على ما يتمتع أصحابها من ثقة ، وبطبيعة الحال فإنها منشأة فردية تكون محددة رأس المال ، ولذلك فهي سوف تتعامل في المجالات قصيرة الأجل ثم توظيف الأموال في الأوراق المالية والأوراق التجارية المخصومة وغير ذلك من الأصول عالية السيولة والتي يمكن تحويلها إلى نقود بسرعة وبدون خسائر .

٥- البنوك المحلية : وهي بنوك تغطي منطقة جغرافية محددة كمدينة أو محافظة أو ولاية وتخضع هذه البنوك للقوانين ، الخاصة بالمنطقة التي تعمل بها كذلك فهي تتفاعل مع البيئة التي توجد بها وتعمل على تقديم الخدمات المصرفية التي تناسبها .

٢-٣ خصائص البنوك التجارية:

يمكن دراسة خصائص البنوك التجارية تبعاً لعدة معايير :

من حيث حجم البنك، من حيث السوق الذي يخدمه البنك، من حيث التنظيمات الإدارية المختلفة التي يتبناها البنك.... إلخ.

٢-٣-١ الخاصية الأولى:

تتأثر البنوك التجارية برقابة البنك المركزي ولا تؤثّر عليه حيث يمارس البنك المركزي رقابته على المصارف من خلال جهاز مكلف بذلك، في حين أن البنوك التجارية مجتمعة لا يمكنها أن تمارس أية رقابة أو تأثير على البنك المركزي.

٢-٣-٢ الخاصية الثانية:

تتعدد البنوك التجارية والبنك المركزي واحد، حيث تعدد البنوك التجارية وتتنوع تبعاً لحاجات السوق الائتمانية في الوطن غير أن البنك المركزي يبقى واحداً، غير أن تعدد البنوك التجارية في الاقتصاديات الرأسمالية المعاصرة لا يمنع من ملاحظة الاتجاه العام نحو التركيز وتحقيق نوع من التفاهم والتحالفات الإستراتيجية، هذا التركيز من شأنه خلق وحدات مصرفية ضخمة قادرة على التمويل الواسع والسيطرة شبه الاحتكارية على أسواق النقد والمال غير أن هذا التركيز لم يصل بعد إلى مرحلة نتصور فيها وجود بنك تجاري واحد في بلد ما.

٢-٣-٣ الخاصية الثالثة:

تختلف النقود المصرفية التي تصدرها البنوك التجارية عن النقود القانونية التي يصدرها البنك المركزي، فالأولى إبرائية وغير نهائية والثانية إبرائية نهائية بقوة التشريع. وتتماثل النقود القانونية في قيمتها "المطلقة" بصرف النظر عن اختلاف الزمان والمكان. والنقود القانونية تخاطب كافة القطاعات في حين أن النقود المصرفية تخاطب القطاع الاقتصادي.

٢-٣-٤ الخاصية الرابعة:

تعتبر البنوك التجارية مشاريع رأسمالية هدفها الأساسي تحقيق أكبر قدر ممكن من الربح بأقل تكلفة ممكنة وهي غالباً ما تكون مملوكة من الأفراد أو الشركات. هذا الهدف مختلف تماماً عن أهداف البنك المركزي والتي تتمثل في الإشراف والرقابة والتوجيه وإصدار النقود القانونية وتنفيذ السياسة المالية العليا.

٢-٤ وظائف البنوك التجارية:

من أهم الوظائف الأساسية التي تقوم بها البنوك التجارية هي قيامها بدور الوسيط المالي بين المقرضين والمقترضين، حيث تقوم البنوك بتجميع المدخرات الوطنية وتوجيهها نحو الاستثمار في المشاريع الاقتصادية وبما يتماشى مع سياسة الدولة الائتمانية، وطبقاً لنظرية (Mekinon - Show) فإن وظيفة البنوك التجارية يمكن أن تساهم مساهمة فعالة في النمو الاقتصادي إذا ما وفرت لها الحكومة جو المنافسة والحرية، وبصفة خاصة إذا ما سمحت للبنوك التجارية بدفع فائدة على الودائع وتقاضى فائدة على القروض بما يعكس أحوال

السوق النقدية، كما أن البنوك التجارية اليوم تعتبر أحد دعائم الاقتصاد الوطني من حيث أنها تقوم بتقديم الكفالات لتنفيذ المشاريع الكبيرة، ولدورها في تمويل التجارة الخارجية، وخاصة في تقديم الاعتمادات المستندية التي تضمن حقوق المصدرين، هذا بالإضافة إلى الخدمات المصرفية الكثيرة التي تقدمها البنوك إلى زبائنها مثل الحوالات ، تحصيل الشيكات والكمبيالات ، صرف المرتبات والأجور ، تسهيل عملية الاكتتاب العام بالأسهم والسندات ، وبيع وشراء العملات الأجنبية ، تسديد الديون وإيصالات الدفع ... الخ

تقوم البنوك التجارية بوظائف نقدية متعددة ويمكن تقسيمها إلى وظائف كلاسيكية قديمة وأخرى حديثة، والوظائف الكلاسيكية يمكن إجمالها بما يلي :

١/ قبول الودائع على اختلاف أنواعها .
٢/ تشغيل موارد البنك على شكل قروض واستثمارات متنوعة مع مراعاة مبدأ التوفيق بين سيولة أصول البنك وربحيته وأمنها .

أما الوظائف الحديثة فتقوم على تقديم خدمات متنوعة منها ما ينطوي على ائتمان ومنها ما لا ينطوي على ائتمان وأبرز هذه الخدمات ما يلي :

١/ إدارة الأعمال والممتلكات للعملاء وتقديم الاستشارات الاقتصادية والمالية .
٢/ ادخار المناسبات .
٣/ سداد المدفوعات نيابة عن الغير .
٤/ خدمات البطاقة الائتمانية .
٥/ تحصيل الأوراق التجارية .
٦/ المساهمة في خطط التنمية الاقتصادية .
٧/ تمويل الإسكان الشخصي .
٨/ تحصيل فواتير الكهرباء والتلفون والماء من خلال حسابات تفتحها المؤسسات المعنية يقوم المشتركون بإيداع قيمة فواتيرهم فيها .

٢-٥ مظاهر التدخل البنكي:

١/ حسن التوزيع:

بين رؤوس أموال مخبأة أو مستثمرة في مشاريع خاسرة لتوجيهها إلى حيث يمكن الحصول على أفضل النتائج بأقل التكاليف .
٢/ تغطية الفترات الزمنية:

عند تبادل السلع داخليا أو خارجيا توجد فترة زمنية بين موعد تقديم الإنتاج للبيع وبين تسديد ثمنه، وهذه الفترة تزيد كلما زاد عدد الوسطاء وكلما كبرت المسافة. فالبنوك بواسطة فروعها ومراسليها وأساليب التسديد تستطيع أن تغطي هذه الفترة الزمنية لقاء أجر بسيط ومقابل زيادة سرعة دوران رأس المال .

٣/ الخدمات العامة:

مثل حفظ الأموال النقدية والثروات ورعاية المساهمات وقبض مواردها وتقديم الضمانات وإصدار خدمات الاعتماد.

٢-٦ النظام المحاسبي في البنوك التجارية :

إن النظام المحاسبي يختلف من منشأة لأخرى بحسب حجم وطبيعة عمليات المنشأة والبيانات التي تتطلبها الإدارة والأجهزة الخارجية للإشراف والرقابة وتقييم الأداء بالإضافة إلى الدفاتر المستخدمة وطريقة الإثبات المتبعة .

٢-٦-١ خصائص النظام المحاسبي في البنوك التجارية:

أولاً/ الدقة والوضوح والبساطة في تصميم المستندات ومن المهم عند تصميم الدورة المستندية أن نتحاشى التكرار بين موظف وآخر أو بين قسم وآخر (الابتعاد عن الازدواجية) وأن تقتضي طبيعة كل عملية تدخل أكثر من موظف أو أكثر من قسم بحيث يكون عمل الموظف التالي أو القسم التالي تكملة ومراجعة لعمل الموظف أو القسم السابق. ثانياً/ السرعة في إعداد وتجهيز البيانات لتلبية احتياجات إدارة البنك والأجهزة الخارجية. ثالثاً/ تقسيم العمل بين الموظفين بالبنك وتحديد مسؤولية كلا منهم بشكل خاص وفصل وظيفة المحاسبة عن باقي عمليات البنك وعن عمليات الصندوق. رابعاً/ يجب أن يأخذ تصميم النظام المحاسبي بعين الاعتبار التنظيم الإداري بالبنك وتقسيماته الداخلية وطبيعة العلاقة بين الإدارة المركزية للبنك والفروع من جهة وبين الإدارات والأقسام المختلفة للإدارة أو للفروع من جهة أخرى.

٢-٦-٢ مقومات النظام المحاسبي في البنوك التجارية :

يعتمد النظام المحاسبي على عدة مقومات أساسية تكفل له القدرة على تحقيق الأهداف المطلوبة منه وتمثل فيما يلي:
١/ المجموعة المستندية:

وهي من أهم مقومات النظام المحاسبي، وهي مصدر القيد الأول في النظام المحاسبي وتتكون من نوعين:

أ) مستندات داخلية وهي التي يتم إعدادها من قبل البنك نفسه مثل: مستندات الخصم والإضافة.

ب) مستندات خارجية وهي التي يتم إعدادها من قبل العملاء مثل: قسائم الإيداع وإيصالات السحب النقدية.

٢ / المجموعة الدفترية:

تختلف المجموعة الدفترية التي تحتفظ بها البنوك التجارية تبعا لاختلاف الطريقة المحاسبية المتبعة في تسجيل العمليات في كل بنك ومن أكثر الطرق شيوعا في مجال النظام المصرفي الطريقة الإنجليزية والطريقة الفرنسية.

٣ / دليل الحسابات:

عبارة عن قائمة تتضمن رموز أو أرقام الحسابات المستخدمة في الوحدة الاقتصادية أو مجموعة الوحدات المتجانسة للنشاط مصنفة بطريقة قابلة للاستخدام بسهولة والتي عن طريقها يتم متابعة الحسابات والتغيرات التي تطرأ عليها عند الحاجة إليها.

٤ / أدوات التحليل المالي والرقابة:

تتمثل الرقابة في النظام المحاسبي في الأسلوب الذي يتم بواسطته قياس الأداء الفعلي ومقارنته بالخطط أو المعايير المحددة مقدما، كما تتمثل في تصميم دقيق للدورة المستندية بشكل تسمح معه لإدارة الوحدة الاقتصادية في القيام بمسؤولياتها في المحافظة على الأصول وحماية حقوق الغير وهو ما يعرف بالرقابة الداخلية والتي تمتد لتشمل جميع عمليات الوحدة الاقتصادية محاسبية كانت أو إدارية.

٥ / التقارير الدورية (المحاسبية):

يعتبر النظام المحاسبي في البنك التجاري الوسيلة الوحيدة التي تمكن إدارة البنك أو المتعاملين معه من الخارج على الوقوف على مركزه المالي ومدى قدرته على الفاء بالتزاماته ووظائفه وذلك عن طريق ما يوفره من أدوات الرقابة والتحليل المالي والتي في مقدمتها التقارير المحاسبية التي تقدم للعديد من الأطراف الداخلية والخارجية لمساعدتها في تقييم الأداء واتخاذ العديد من القرارات.

ويمكن التمييز بين نوعين من التقارير المحاسبية لأغراض الرقابة وتقييم الأداء في البنك التجاري وحسب هدف أو طبيعة الجهة المستفيدة منها إلى نوعين:
أ) تقارير داخلية: ويقصد بها التقارير التي يعدها قسم المحاسبة لأغراض الاستخدام الداخلي في البنك مثل: الموازنات التخطيطية، خطط النشاط المستقبلية، الحسابات الختامية، قائمة المركز المالي، التقارير الدورية حسب ما يحدده البنك، وقد تكون هذه التقارير عن كل أو جزء من النشاط الجاري في البنك.

ب) تقارير خارجية: وهي التقارير التي يعدها البنك التجاري لمقابلة احتياجات الأطراف الخارجية على اختلاف فئاتها إلى البيانات والمعلومات التي ترغب الإطلاع عليها ومن هذه البيانات ما يتم تقديمه إلزاما على البنك بموجب القوانين والأنظمة السائدة كالبيانات المقدمة

إلى البنك المركزي أو وزارة المالية أو من المعلومات التي ترغب إدارة البنك إطلاع الغير
عليها كالعملاء والمستثمرين ووسائل الإعلام.

٢-٧-٧ مصادر استخدامات الأموال في البنوك التجارية -

٢-٧-١ مصادر التمويل :

تعتمد البنوك في مزاولة نشاطها على نوعين من مصادر التمويل:
أ) مصادر تمويل داخلية :

وتتمثل في حقوق الملكية والتي تشمل على رأس المال المدفوع مضافا إليها الاحتياطات ،
وهذه المصادر عادة تمثل نسبة ضئيلة من مجموع الأموال الموظفة في البنوك التجارية (١٠%)
من جملة الأموال المستثمرة (موارد البنك) .

ب) مصادر تمويل خارجية :

وتوفر هذه المصادر الجانب الأكبر من الأموال اللازمة لتشغيل البنك والقيام بوظائفه
المختلفة، وتشتمل المصادر الخارجية على:

- ١/ قروض من البنك المركزي بضمان الأصول.
- ٢/ الودائع من العملاء سواء كانت من الحسابات الجارية أو لأجل أو صندوق التوفير.
- ٣/ قروض من البنوك التجارية.
- ٤/ إصدار سندات طويلة الأجل.

٢-٧-٢ استخدامات الأموال (الموارد المالية):

- ١/ تقديم القروض والسلف.
- ٢/ الاستثمارات ومنها المساهمة في المشاريع الاقتصادية أو شراء الأسهم بهدف الحصول
على أرباح أو المتاجرة بهذه الأسهم في سوق الأوراق المالية أو الاستثمار في سندات
حكومية وخصم الأوراق التجارية.
- ٣/ الأرصدة (الأصول) النقدية وهي عبارة عن النقدية التي يحتفظ بها البنك كاحتياطي لحماية
حقوق المودعين والتي في خزانتها لمقابلة العمليات المصرفية اليومية لدى البنوك المحللة أو
الأجنبية.

٤/ الأصول الثابتة وتتمثل في مجموعة العقارات التي يملكها البنك ويمارس فيها نشاطه
بالإضافة إلى الأصول الثابتة الأخرى مثل: الأثاث، السيارات، الحاسبات، أجهزة آلية
والكترونية، ووسائل النقل .

٢-٨ أقسام البنوك التجارية:

تختلف الأقسام الداخلية للبنك باختلاف وتنوع الوظائف والخدمات التي يقدمها للعملاء فمنها ما هو مرتبط ارتباطاً مباشراً بالعملاء وهي الأقسام الفنية للبنك أما الأقسام الإدارية فهي التي تنظم عمليات الأقسام الفنية وتراقبها وتمسك حساباتها وتسجل إجماليات القيود المحاسبية للعمليات اليومية التي تحصل في الأقسام الفنية للبنك .

٢-٨-١ الأقسام الإدارية:

هي الأقسام التي تكون مسؤولة عن تنظيم سير العمل في البنك، وتحدد مسؤولياتها التنظيمية وفقاً للهيكل التنظيمي المحدد للبنك، وليس لهذه الأقسام عدد محدد يتحتم وجودها في كل بنك بل إن هذا مرتبط بحجم العمل في البنك وعدد الأقسام الفنية فيه. وتتكون من:

- ١/ الشؤون الإدارية.
- ٢/ الشؤون القانونية.
- ٣/ التحقيق والتفتيش.
- ٤/ المحاسبة العامة.
- ٥/ إدارة العلاقات الخارجية.
- ٦/ شؤون الفروع.
- ٧/ المطبوعات.
- ٨/ الاستعلامات.
- ٩/ الدراسات والأبحاث.
- ١٠/ العلاقات العامة.
- ١١/ شؤون الموظفين.
- ١٢/ الحاسب الآلي.
- ١٣/ الأرشيف.
- ١٤/ التسهيلات الائتمانية والسلف.
- ١٥/ المشتريات واللوازم والصيانة .

٢-٨-٢ الأقسام الفنية:

وهي الأقسام التي يؤدي البنك من خلاله عمله ونشاطه اليومي للعملاء ومن أمثلتها:

- ١/ قسم الخزينة.
- ٢/ قسم الحسابات الجارية.
- ٣/ قسم الودائع.
- ٤/ قسم المقاصة.
- ٥/ قسم الأوراق المالية.
- ٦/ قسم الأوراق التجارية.
- ٧/ قسم الاعتمادات المستندية.
- ٨/ قسم خطابات الضمان.
- ٩/ قسم الحوالات والعمليات الخارجية.
- ١٠/ قسم تأجير الخزائن.
- ١١/ قسم صندوق التوفير.
- ١٢/ قسم الصرف الأجنبي.

١-١٥-٣ أهم أعمال الأقسام الفنية بالبنوك:

- ١/ قسم الحسابات الجارية :

نعني بالحسابات الجارية المعاملات المتصلة بين البنوك والعملاء وقد يكون الحساب الجاري دائناً إذا أودع العملاء أموالهم لدى المصارف ويقومون بالسحب منها إما بشيكات أو اتصالات صرف أو أدون صرف وقد يكون الحساب مديناً وذلك بعد الاتفاق مع البنك على اقتراض مبلغ معين من المال خلال المدة المتفق عليها بينهما وتعود بعض الحسابات الجارية بالفوائد على العملاء إذ أن للبنك أن يستغل هذه المودعات في عملية إقراض التجار والصناع نظير فائدة والفرق بين الفائدة التي يدفعها البنك للعملاء والتي يتقاضاه من المقترضين تمثل الربح الصافي للبنك .

ويقوم قسم الحسابات الجارية بما يلي:

- فتح الحسابات الجارية المدينة والدائنة .
- إثبات عمليات الإيداع والصرف المتعلقة بالعملاء وقيدها بكشوف الحساب .
- إثبات المبالغ المدينة والدائنة في دفاتر البنك نتيجة التعامل بينه وبين العملاء .
- التصديق على صحة التوقعات في جميع مراسلاتهم مع أقسام الأخرى .
- عمل كشوف الحركة اليومية لحسابات العملاء وإرساله إلى قسم مراكز العملاء لمطابقته على كشف حركة قسم المركز لموازنتها .
- عمل ميزان مراجعة يومي لإجمالي حسابات العملاء وإرساله إلى قسم الحسابات العامة للقيود بمقتضاه بدفاتر البنك
- عمل كشوف الحسابات الجارية المدينة والدائنة .
- احتساب العمولات والفوائد والمصاريف والضرائب .
- تصنيف كشوف الحسابات الجارية وحفظها .
- إرسال كشوف الحسابات الجارية للعملاء .

٢/ قسم خطابات الضمان :

تعريف خطابات الضمان :

خطاب الضمان عبارة عن خطاب صادر من البنك بناء على طلب عميله لصالح جهة يرتبط بها العميل ويتعهد البنك بمقتضاه أن يضمن عميله لدى المستفيد خلال مدة معينة يتم تحديدها برضاء الطرفين. وتنقسم خطابات الضمان إلى خطابات ضمان ابتدائية وخطابات ضمان نهائية.

٣/ قسم الأوراق التجارية :

تتلخص أهم أعمال هذا القسم في:

تحصيل الكمبيالات والشيكات ، خصم الكمبيالات والشيكات، التسليف بضمان كمبيالات، فتح الاعتمادات المستندية ،

تحصيل الكمبيالات والشيكات.

٢-٩ الأسس التي يقوم عليها هيكل التنظيم الإداري للبنك :

لا تختلف الأسس التي يقوم عليها هيكل التنظيم الإداري للبنك عما يقوم عليه التنظيم الإداري لأية منشأة أخرى، إلا فيما يتعلق بالظروف التي تميز البنك عن غيره من المنشآت . فيتم وضع هيكل التنظيم الإداري للبنك بعد تقسيم العمليات والواجبات الملقاة على عاتقه ، إلى مجموعات متلائمة توكل كل منها جهاز إداري يختص بها وقد يكون الأساس الذي يقوم عليه التقسيم وظيفياً أو سلعياً أو جغرافياً .

٢-٩-١ تصاميم الهيكل التنظيمي :

التصميم الوظيفي :

وهو تصميم يعتمد على المدخل الوظيفي في تقسيم نشاطات البنك ووضعه ويسمى أيضاً بشكل (U) أي (Units) أي الوحدات التي تجمع فيها المهام المتشابهة والأشخاص ذو المهارات المتشابهة .

وتطبق البنوك هذا التقسيم في مراكزها الرئيسية .

التقسيم الخدمي :

في هذا النوع من أنواع التنظيم تقسم الأعمال وفقاً لأنواع الخدمات التي يؤديها البنك ، وتضم الخدمات المتكاملة أو ذات الصلة الوثيقة مع بعضها ويعهد بها . إلى وحدة إدارية تختص بها ويتميز هذا النوع من التقسيم بالتخصص الرفيع في العمل ، ويحقق الوفرة في العمالة والمعدات ويؤدي إلى رفع كفاءة الخدمة للعملاء .

التقسيم الجغرافي :

يتبع هذا التقسيم إذا امتد نشاط البنك فغطي مناطق جغرافية متباعدة ، حيث تنشأ في كل منطقة وحدة إدارية لخدمة العملاء بها . ويترتب على الأخذ بهذا التقسيم أن تتنوع الحاجات

الإدارية وفقاً للظروف الإقليمية التي تقوم على خدمتها فتكيف نشاطها ليتلاءم مع حاجات العملاء .

التقسيم على أساس العملاء :

يكون هذا التقسيم مندرجا تحت أحد التقسيمات السابقة فيتخذ شكل التقسيم الفرعي أسفل التقسيم الوظيفي أو الخدمي أو الجغرافي ويفيد هذا النوع من التقسيم في رفع مستوى الخدمات التي تقدم للعملاء، ويشترط لنجاحه أن يكون حجم العمل الموكل إلى كل وحدة إدارية كافياً بما يبرر إنشاءها وأن كون حجمها متلائماً مع ذلك العمل .

التقسيم على أساس العمليات :

قد يشمل التنظيم تقسيم العمل على أساس من تسلسل العمليات المتعلقة بالخدمات المصرفية، فتختص وحدة إدارية بالمرحلة الأولى العملية ووحدة ثانية بمرحلة تالية وهكذا حتى تنتج العملية بكاملها ويحقق هذا التقسيم مزايا عدة منها الإتقان الناجم عن التخصص الرفيع في العمل، وإمكان ضبط وتحقيق الرقابة الذاتية عليها .

٢-١٠ الأقسام الداخلية للبنوك التجارية :

تختلف الأقسام الداخلية للبنك باختلاف وتنوع الوظائف والخدمات التي يقدمها للعملاء فمنها ما هو مرتبط ارتباطاً مباشراً بالعملاء وهي الأقسام الفنية للبنك أما الأقسام الإدارية فهي التي تنظم عمليات الأقسام الفنية وتراقبها وتمسك حساباتها وتسجل إجماليات القيود المحاسبية للعمليات اليومية التي تحصل في الأقسام الفنية للبنك .

٢-١٠-١ الأقسام الإدارية :

هي الأقسام التي تكون مسؤولة عن تنظيم سير العمل في البنك، وتحدد مسؤولياتها التنظيمية وفقاً للهيكل التنظيمي المحدد للبنك، وليس لهذه الأقسام عدد محدد يتحتم وجودها في كل بنك بل إن هذا مرتبط بحجم العمل في البنك وعدد الأقسام الفنية فيه

وتتكون من:

الشؤون الإدارية، الشؤون القانونية، التحقيق والتفتيش، المحاسبة العامة، إدارة العلاقات الخارجية، شؤون الفروع، المطبوعات، الاستعلامات، الدراسات والأبحاث، العلاقات العامة، شؤون الموظفين الحاسب الآلي، الأرشيف، التسهيلات الائتمانية والسلف، المشتريات واللوازم والصيانة (على سبيل المثال لا الحصر).

٢-١٠-٢ الأقسام الفنية :

وهي الأقسام التي يؤدي البنك من خلالها عمله ونشاطه اليومي للعملاء ومن أمثلتها: قسم الخزينة، قسم الحسابات الجارية، قسم الودائع، قسم المقاصة، قسم الأوراق المالية، قسم الأوراق التجارية، قسم الاعتمادات المستندية، قسم خطابات الضمان، قسم الحوالات والعمليات الخارجية، قسم تأجير الخزائن، قسم صندوق التوفير، قسم الصرف الأجنبي (على سبيل المثال لا الحصر).

تصميم المباني الإدارية وأسس تصميم مباني البنوك:

المبنى الإداري هو أحد الأبنية التي تدل على مدى تقدم المجتمع فالمبنى الإداري وحدة من المجتمع لا يتجزأ عنه حيث أن طرز المبنى الإداري لا ينفصل عن الطرز المعمارية السائدة في المجتمع والمبني الإداري يمكن أن يكون مكون من طابق أو اثنين أو أكثر . يعتمد موقع المباني الإدارية على الغرض والنوعية التي سوف يستخدم فيها هذا المبنى . فهناك عدة نوعيات من المباني الإدارية ، منها المباني الخاصة لمكاتب المحامين ، والمهندسين ، والمعماريين .. إلخ . ومثل هذا النوع من المكاتب يجب أن يقع على شريان رئيسي من المواصلات ، ولا مانع من كونها بعيدة بعض الشيء عن مركز المدينة . والنوع الثاني من المكاتب هو مكاتب الخدمات العامة والتي تحتل مركز المدينة لأهميتها الكبيرة والتي يجب أن تقع على شريان أساسي للحركة . كما يجب أن تكون هذه المباني قريبة من أماكن انتظار السيارات سواء أكانت على الأرض أو في مبان متعددة الطوابق حتى تقلل من مسطح الأرض المستغلة التي تكون باهظة التكاليف في هذه المواقع .

وتشمل المباني الإدارية أيضا مكاتب خدمات السف والمواصلات، ومن أنواع المكاتب التي يجب أن تكون قريبة من مركز المدينة مكاتب الشركات والهيئات الحكومية والبنوك والمصارف ومباني البورصة ، وأيضا مكاتب التوكيلات والسماسة ومكاتب الخدمات القضائية.

وآخر نوع من المكاتب هو مكاتب إدارة المصانع ، وهذه المكاتب أن تقع بالقرب من المصانع التي توجد في أطراف المدن ، ولكن من الواجب وقوعها على شريان رئيسي من المواصلات حتى يمكن الوصول إليها بأسهل الطرق ، بالإضافة لربطها بمركز المدينة.

الموديول في المكاتب الإدارية:

عند تصميم المباني الإدارية يجب الاعتماد على موديول في المسقط الأفقي وفي الواجهات والقطاعات ، سواء أكان المبنى من الطوب أو الحديد أو الألومنيوم والزجاج أو الخرسانة المسلحة . حيث يختار الموديول الذي يعطي أفضل حل للمبنى الذي وضع التصميم الداخلي على أساسه ، ويتوقف هذا الموديول على مساحة الغرفة الذي يمكن أن يحدد بعدد الذين يعملون بها ، وأيضا نوع العمل الذي يقومون به ، كما تسحب الأبعاد بحيث يمكن الاعتماد

على الإضاءة الطبيعية في إضاءة المكاتب إلى حد كبير ، وعلى ذلك ، فإنه يمكن تحديد المسطحات المناسبة لكل غرض من الأغراض التي يتم وضع المباني الإدارية عليها. والمبنى الإداري يجب أن تتوفر به بعض الشروط عند تصميمه مثل :

- 1- عدد الأدوات المكون منها المبنى.
- 2- و عليه يتحدد نوع المسقط الأفقي (مفتوح ، مغلق) وذلك علي حسب طبيعة المبنى.
- 3- عدد العاملين في الإدارات المختلفة في المبنى.
- 4- عدد مستخدمي المبنى من الجمهور.
- 5- الأخذ في الاعتبار وجود محال تجارية في المبنى سواء منفصلة أو مراكز مجمعة.
- 6- وجود جراج خاص بالمبنى حتى يمكن استخدام المترددين على المبنى له.
- 7- التجهيزات الفنية الخاصة بالمبني وكيفية إدارتها وصيانتها.
- 8- وجود بطارية للحركة مناسبة للطاقة البشرية المستخدمة للمبنى.
- 9- الخدمات المختلفة في المبنى (دورات مياه ، أوفيس....).
- 10- مراعاة الأمان في المبنى وذلك بوجود سلالم الهروب لاستخدامها وقت الخطر.

العناصر الوظيفية في المبنى الإداري:

١/ مكاتب إدارية.

٢/ بطارية الحركة : وتتكون من:

- سلالم رئيسية للمبنى .
- سلالم للهروب .
- مصاعد كهربائية (أكثر من ١٦ متر ارتفاع) .
- الطرقات الأفقية.
- ٣/ الخدمات : ومنها دورات المياه والأوفيس وغيرها .
- ٤/ التجهيزات الفنية : غرف التحكم والتكييف والصيانة والمصاعد وغرف المراقبة ووسائل الاتصال داخل المبنى وخارجه وتوصيلات المياه والكهرباء والصرف في المبنى .
- ٥/ المحال التجارية : قد تكون في صورة منفصلة أو متجمعة في شكل مراكز تجارية ولكن منها تصميم خاص بها.
- ٦/ جراج المبنى : قد يكون في مستوى الشارع أو علوي أو سفلي من دور واحد أو عدة أدوار.
- ٧/ الاستقبال : ويكون عند مدخل المبنى الرئيسي ذو مساحة كبيرة نسبيا .

النشاط الوظيفي في المكاتب الإدارية:

١/ أعمال ساكنة:

- أ- العمل المكتبي : تحريك الأوراق – وجود سكرتارية – وجود مكاتب التسجيل.
- ب- الاستعلامات : قاعة سجلات – بيانات الأنشطة.

٢/ أعمال متحركة:

أ- متابعة العمل داخل الشركة أو مصنع أو بعض الأعمال الصناعية الخفيفة.

ب- عملية التدريب.

ج- عملية التفتيش والتنظيم.

٢-١١ أسس تصميم البنوك :

عند النظر إلى تلك النوعية من المباني التي تغلب النواحي الوظيفية على تصميمها المعماري (البنوك، المباني الإدارية ، المستشفيات ... الخ) نلاحظ الصراع الدائم في ذهن المصمم المعماري بين الوظيفة والجمال والنسب المطلوبة لتحقيق كل منهما وذلك في الشكل الخارجي والتكوينات الداخلية وعلاقتها ببعضها فمثلا نجد أن ضمن وظائف المبنى الرئيسية حفظ الودائع والأمانات وهو ما يستدعي خلق كتلة حصينة متزنة صعبة الإقتحام كما أن الواجهة يجب أن تعبر عن نوعية الوظيفة ونوعية الخدمات وطبيعة العصر وتقنياته وطبيعة المكان وتراثه واسم البنك ورموزه التي يجب التعرف عليها عن بعد خاص إذا كانت تحمل مضمونا. يعتمد التصميم الخارجي للبنوك على الرونق والمظهر وأسلوب العرض، وهناك اتجاهان للتصميم الخارجي للبنوك :

١/ الاتجاه التقليدي: وهو التصميم الكتلي المنغلق، أي إغلاق الواجهات بالكامل بالرخام والجرانيت أو مواد أخرى كما تستخدم في هذا النوع الكتل الضخمة الصريحة لإعطاء الإحساس بالقوة والثبات .

٢/ الاتجاه الحديث: ويعتمد على المنافسة التشكيلية لما يحيط بالبنك من معارض ومحال تجارية أو حتى بنوك أخرى، وتفتح في هذا النوع واجهات بالكامل كحوائط زجاجية وذلك كعنصر جمالي ولتوفير الإضاءة الطبيعية وإظهار الحركة بداخل البنك للمارين .

وبالنسبة للمساقط الأفقية للمنشآت المصرفية فيغلب عليها البساطة وذلك لنوعية الخدمة التي يقدمها مما يسهل من تجميع أماكن الخدمة واختيار أماكن المداخل الرئيسية والثانوية والخدمات.

وتجدر الإشارة إلى ضرورة التأكيد على مدخل البنك وأهميته وتحديده بالوسائل المختلفة سواء بالألوان أو الكتل أو الإضاءة.

أما من حيث مكونات البنك ووظائفه نجد أنه ينقسم إلى قسمين :

الأول وهو خاص بالعملاء وخدماتهم والثاني خاص بالموظفين وخدماتهم ولكل مداخله الخاصة.

ويجب ملاحظة الآتي :

- لا بد من تجميع عناصر الاتصال الرأسي والخدمات في فراغ انتقالي واحد.
- الفصل العضوي بين صالات تعامل الجمهور وحركة الاتصال الرئيسية للمبنى مثل فصل خزائن العملاء عن خزائن البنك بطريقة تحقق الأمن اللازم.
- الامتداد الفراغي الرأسي لصالة التعامل مع الجمهور وتداخلها مع فراغات المكاتب بدوري الميزانين والإدارة العامة المطلوبة لهذه الصالة.
- الفصل بين المداخل المختلفة لتحقيق الكفاءة الوظيفية وتوفير الأمان للمبنى مع توزيع مخارج الهروب والطوارئ وذلك عن طريق الفصل بين حركة السيارات المصفحة والأوراق المالية البنكنوت وبين حركة المتعاملين وأي وسيلة مباشرة من وسائل الاتصال الرئيسية المتصلة بالأدوار العلوية للمبنى، بتوفير مكان مغلق لوقوف السيارات المصفحة بالبدروم ومصعد خاص مباشر لنقل البنكنوت والأوراق المالية إلى الخزائن الخاصة بالدور المتوسط بين البدروم والأرضي .
- يفضل فصل حركة الموظفين عن حركة الجمهور بتخصيص مدخل للجمهور وآخر للإدارة العليا وموظفي المركز الرئيسي وتوفير مدخل ثانوي للخدمة.

٢-١٢ دراسة النماذج المشابهة :

الهدف من ذلك هو :

- التعرف على فكر المصمم وكيفية التطبيق.
- التعرف على الفكرة التصميمية للمشروع والجوانب المهمة التي روعيت من قبل المصمم.
- كيفية تعامل المصمم مع الموقع.
- توزيع عناصر المشروع المختلفة.
- الحركة الأساسية (رأسيا وأفقيا).
- ملاحظة المشاكل والأخطاء إن وجدت لتجنب الوقوع فيها.

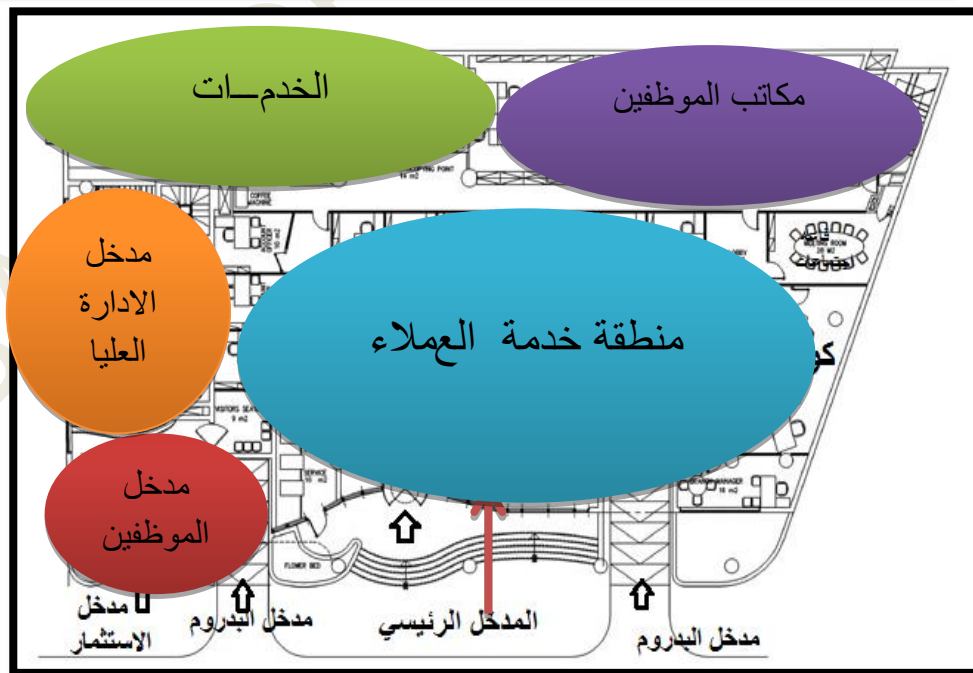
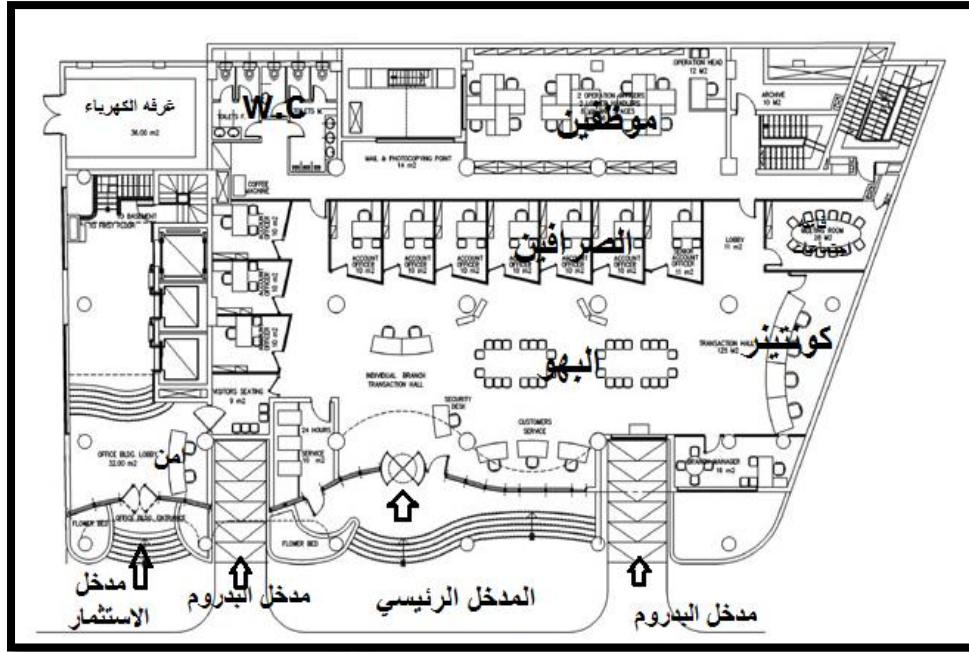
دراسة النماذج المشابهة)

١-٢ النموذج العالمي

١-١-٢ البنك الاهلي المصري:

*الطابق الارضي يحتوي علي الفراغات الاتي:

البهو الرئيسي ، كاونتر الصرافين ، الاستعلامات ، مدخل خاص للاداره العليا ، مدخل خاص للبيروم ومدخل خاص للاستثمار . غرفه كهرباء +خدمات



شكل رقم (١) الطابق الارضي

*الطابق الاول :

يحتوي علي الفراغات الاتي:

مكاتب اداريه ، مكتب مدير الفرع ، مكتب نائب مدير الفرع ، قاعه اجتماعات ، انتظار ، ادارتين مختلفتين ،

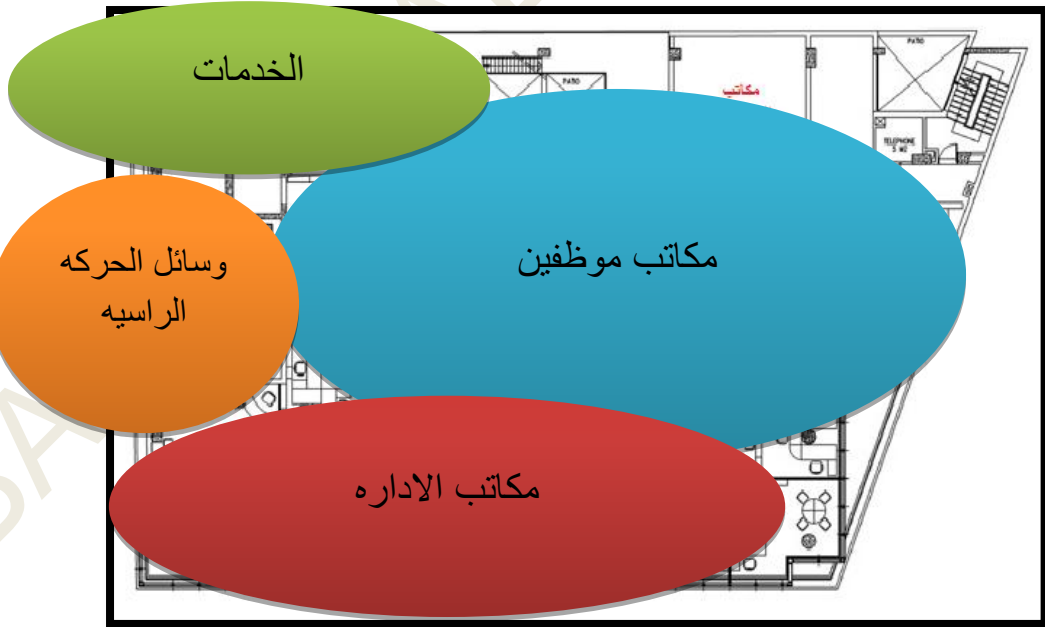
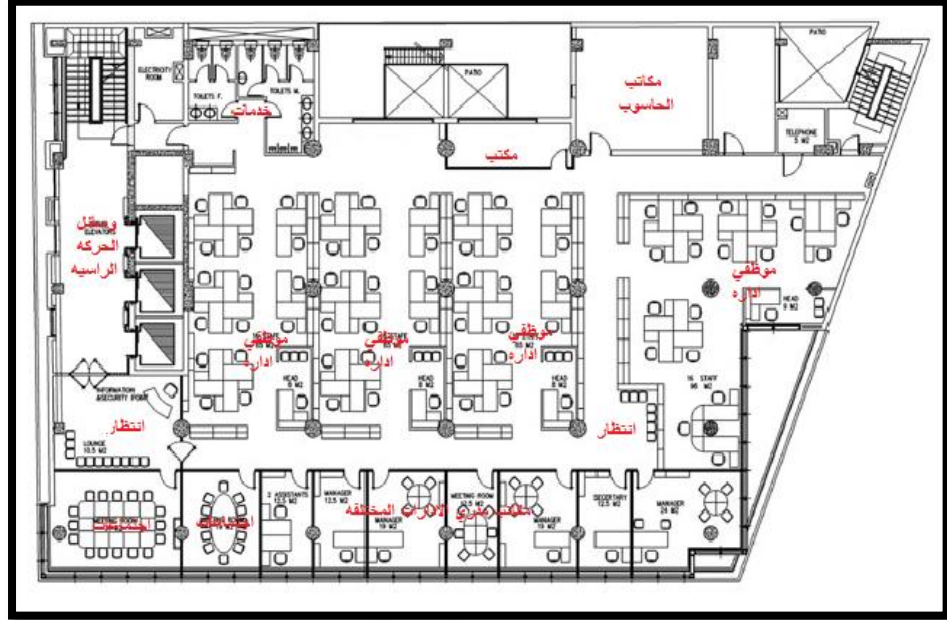


شكل رقم (٢) الطابق الاول

*الطابق المتكرر :

يحتوي علي الفراغات الاتيه :

مكاتب اداريه ،مكتب مديري الادارات المختلفه ،انتظار ، قاعات اجتماعات ، مكتب الحاسوب (كمبيوتر) +خدمات



شكل رقم (٣) الطابق المتكرر

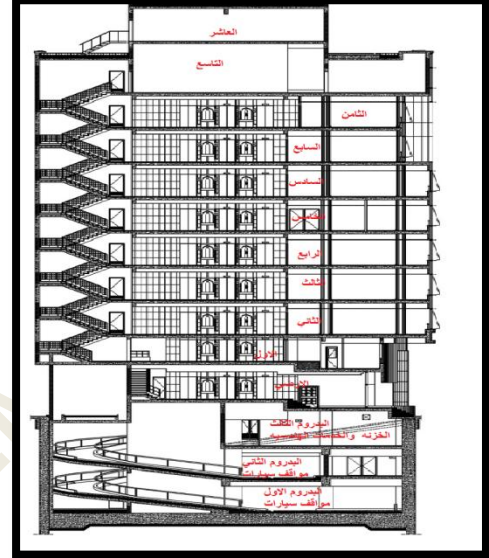
*القطاع راسي :

يحتوي علي الفراغات الاتيه:

مكاتب اداريه في جميع الطوابق بالإضافة للطابقين تحت الارض كمواقف للسيارات
وجزاء من البدروم الثاني يحتوي علي الخزنة المركزيه ومخازن الارشيف . الطابق التاسع
قاعه مؤتمرات والعائش به خدمات التكيف (الشلرز) .



صورة رقم (١) واجهة المبنى



شكل رقم (٤) قطاع راسي للمبنى

*الواجهة الرئيسية للمبنى:

تم تجليد الواجهة بالالمونيوم (الكلاذن) واستخدام لونين الرمادي الغامق والبيج
وتوجد ستة اعمده لتمييز المدخل الرئيسي وتم تجليدها بالالمونيوم بالون البني
الغامق.

❖ سلبيات المشروع :

- ١ - يحتاج المبني لتكيف مركزي عالي نسبه لان المكاتب الادارية تحتل الجزء الوسطي في المبني مما يجعلها بعيده عن التهوية الطبيعي.
- ٢ - كما انها تحتاج لكميه من اللببات للاضاءة لنفس السبب السابق .
- ٣ - واجهة المبني جامدة لعدم وجود تدرج في الكتل
- ٤ - وضع كل المداخل من جهة واحدة مما يسبب الازحام (الادارة - العملاء - البديروم)
- ٥ - عدم وجود مدخل خدمة

❖ ايجابيات المشروع:

- ١ - يحوي المبني جميع الفراغات المطلوبة في اي مشروع (بنك) .
- ٢ - فصل مدخل العملاء عن مدخل الادارة
- ٣ - استغلال الطوابق تحت الارض لوقوف السيارات
- ٤ - عمل الخزنة الرئيسية في البديروم اكثر اماناً
- ٥ - تخصيص الطابق الارضي لفرع البنك
- ٦ - استخدام المساقط المفتوحة في فرع البنك لسهولة التعامل مع الجمهور

٢-١١-٢ البنك الزراعي العربي السعودي :

تصميم مكتب المهندس للاستشارات.

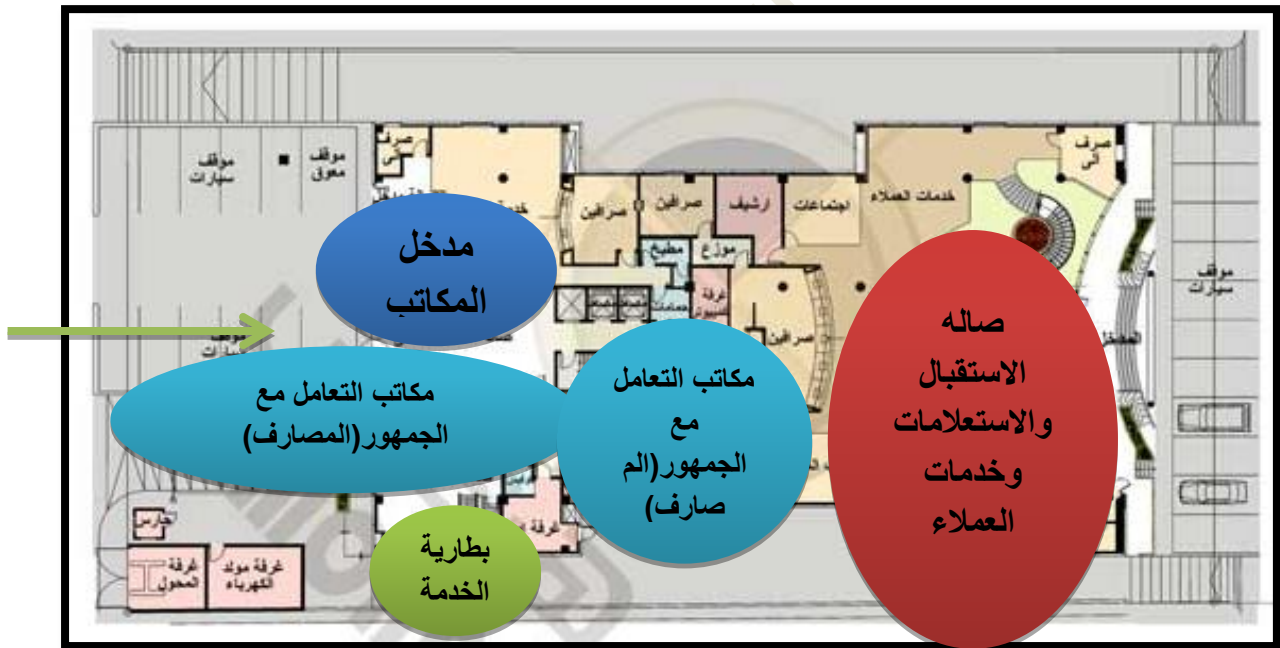
- موقع المشروع:

يقع في المملكة العربية السعودية في العاصمة الرياض محاط بشارعين من الجهة الغربية والشرقية مساحة موقع المشروع: ٢٧٥٠ متر مربع.

ويتكون من ٤ طوابق.

وتشمل أعمال المشروع السور الخارجي والحديقة الخاصة بالفرع. وقد تم تزويد المبني بأحدث أنظمة المراقبة التلفزيونية وأجهزة الانذار ضد السرقة وأجهزة انذار الحريق وأجهزة الاطفاء الآلي ، كما يحتوي أيضا على وحدة الصرف الآلي للنقود.

*الطابق الارضي:

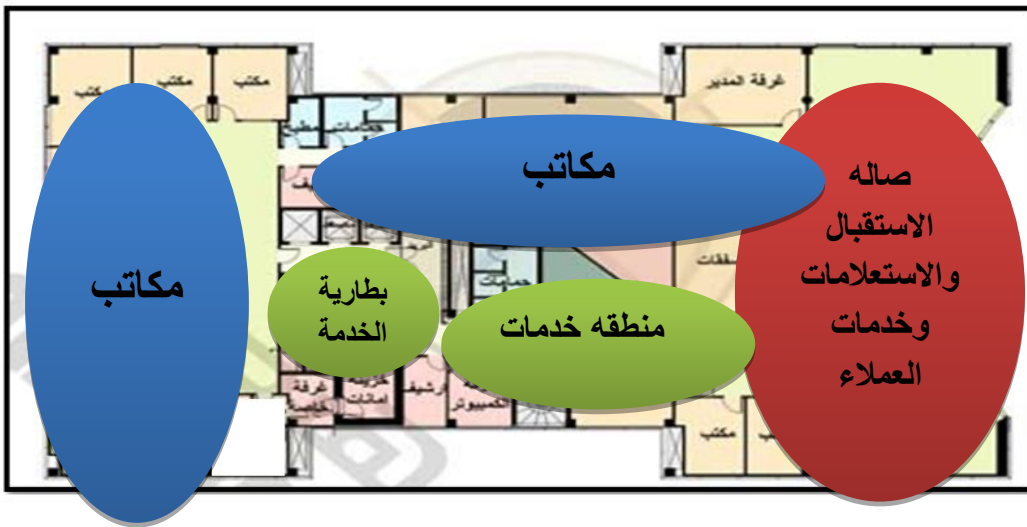


شكل رقم (٦) الطابق الارضي

الدور الارضي: بمسطح ٢٢٥٣٠م^٢ ويحوي: المدخل الرئيسي للفرع والمدخل الثانوي ، مدخل الموظفين. بالاضافة الى الصالة الرئيسية للبنك وكاونتر التعامل مع الجمهور وغرفة الحاسب الآلي وغرفة التحكم في الانظمة وغرف الموظفين.

***الطابق الاول والمتكرر:**

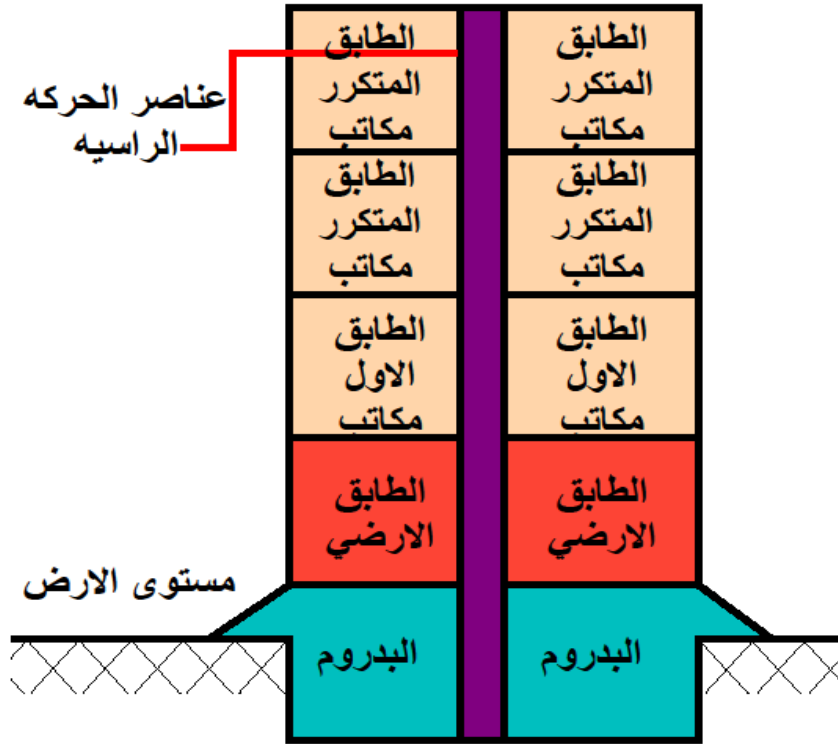
الدور الاول: بمسطح ١١٩٦ م٢ ويحوي مكتب مدير الفرع والسكرتارية، وغرفة الاجتماعات، وغرف موظفين وغرفة نائب مدير الفرع.



شكل رقم (٧) الطابق المتكرر

*قطاع توضيحي للمبنى:

شكل رقم (٨):



*الواجهة الشرقية:

الواجهة كلها مجلده بالالمونيهم (الكلاين (

باللونين الاخضر واللون الاصفر الخافت.

كما بها عمودين كبيرين باللون الفضي في المدخل الرئيسي لتوضيحه .

صورة رقم (٢) واجهة المبنى الرئيسية

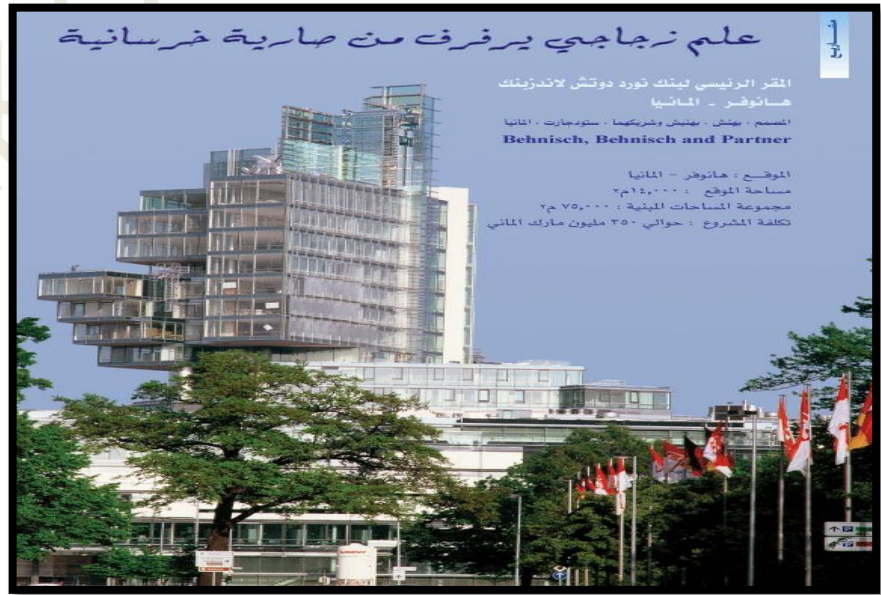
*ايجابيات المشروع:

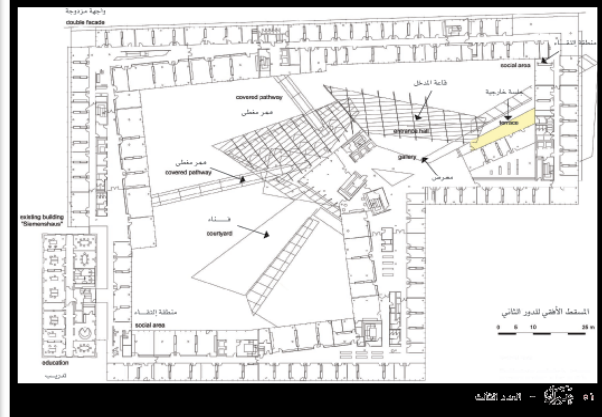
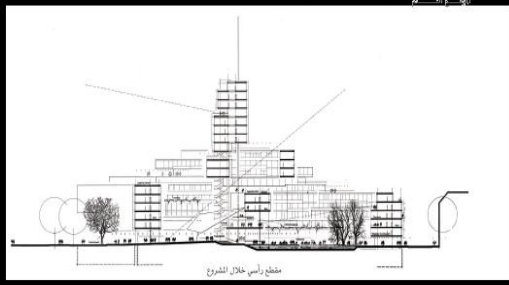
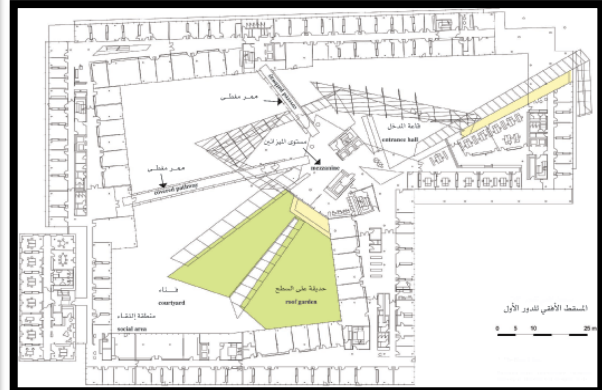
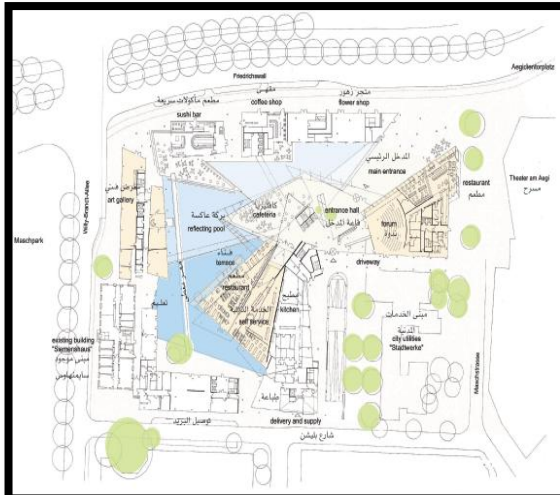
- ١- الانتقال التدريجي بين الشارع والمبنى.
- ٢- الشعور بالأمان والاستقرار وهذا ضروري لتحقيق الهدف من إنشائه.
- ٣- وضوح العلاقات البصرية والحركية والوظيفية بين أجزاء المبنى.
- ٤- بساطة النظام الإنشائي والتوفير في تكاليف الإنشاء.
- ٥- المرونة في تقسيم الفراغات الداخلية بما يتناسب مع الوظيفة المحددة لكل فراغ.
- ٦- توزيع الخدمات في المبنى (المصاعد، الخدمات الكهربائية والميكانيكية، الوحدات الصحية) توزيعاً عملياً يوفر في تكاليف التمديدات والتهوية لهذه الخدمات.

*سلبيات المشروع:

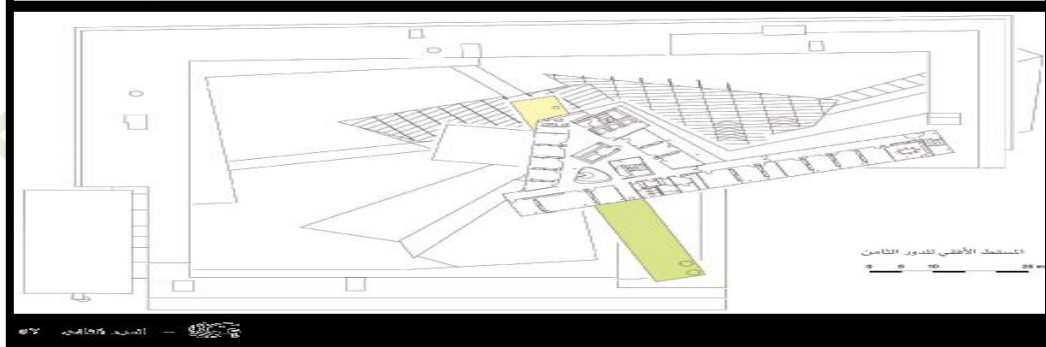
- ١- عدم توفر قاعة مؤتمرات.
 - ٢- استخدام المساط المغلقة في تصميم جميع مكاتب الفرع.
 - ٣- عدم التدرج في كتل المبنى مما جعل الواجهة جامدة وتبدو كتلة واحدة.
 - ٤- عدم توفير مدخل خاص لسيارات الاموال.
 - ٥- عدم توفر جزء الاستثمار الذي يمتاز به البنوك التجارية.
- ٢-١١-٣ المقر الرئيسي لبنك نورد دوتش

صورة رقم (٣)





شكل رقم (٩) مسقط للطابقين الاول والثاني شكل رقم (١٠) الطابق الارضي مع مقطع



شكل رقم (١١) المسقط الافقي للطوابق العليا

مع مراعاة التدرج للاعلى

محاسن المشروع:

-البروز بالعناصر الإنشائية أضفى على المبنى نوع من القوة والسيطرة ما يتوافق مع طبيعة المشروع.

- استخدام الزجاج كتسوية خارجية أعطى المبنى سمة من التعبيرية والشفافية.

- استغلال الموقع استغلال أمثل حيث لاوجود لمساحات ضائعة.

- خلق بيئة داخلية جميلة متمثلة في وجود البركة المائية.

- الفصل بين النشاطين الإداري والتجاري بوضع كل منهما في طابق.

- الربط البصري بين المنشطين وذلك من خلال الوصول للمكاتب عبر الممرات المعلقة ذات الإطلالة الداخلية لأسفل للنشاط التجاري والبركة العاكسة.

مساوئ المشروع:

-لايوجد فصل بين حركة الجمهور و الإداريين.

-لايوجد عدد كافي من بطاريات الخدمة سوى واحدة وسطية و لايوجد سلالم هروب.

-الممرات الموصلة للمكاتب طويلة جدا والمكاتب بعيدة.

- الاهتمام بالتشكيل أكثر من الوظيفة الداخلية ومتطلبات المستخدمين.

٢-١٢ النموذج المحلي

٢-١٢-١ البنك السوداني الفرنسي

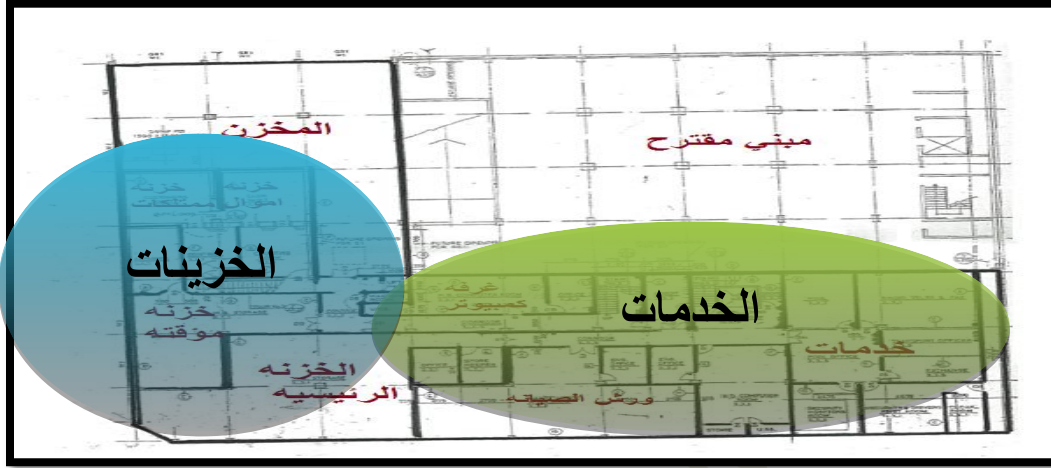
يقع في محليه الخرطوم ويحيطه شارعين الشارع الرئيسي وهو شارع القصر والشارع الاخر شارع فرعي.

ويتكون من ٤ طوابق.

*البدروم:

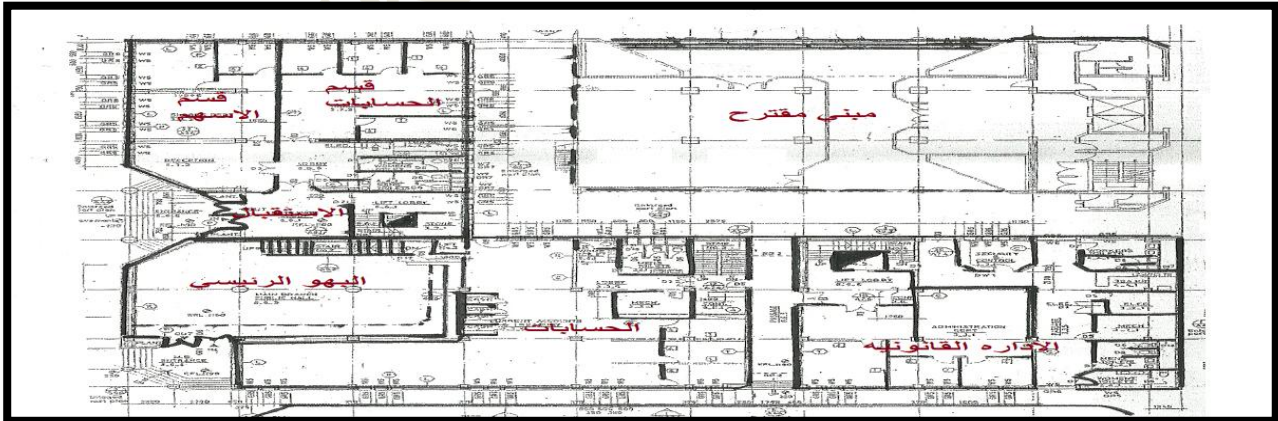
يحتوي علي الفراغات التالية: الخزنه الرئيسيه-المخزن العام -خزنه اموال
وخزنه ممتلكات -غرفه كمبيوتر -ورش الصيانة خدمات (بريد - المراقبة).

شكل رقم (١٢) البدروم



الطابق الارضي :

يحتوي علي الفراغات التاليه :البهو الرئيسي الاستقبال الاداري قسم الحسابات
قسم الاسهم الادارة القانونيه الحسابات الجاريه (الصرافه)
كما ان بالموقع مبنى مقترح في شكل برج كتوسع مستقبلي .



شكل رقم (١٣) الطابق الارضي

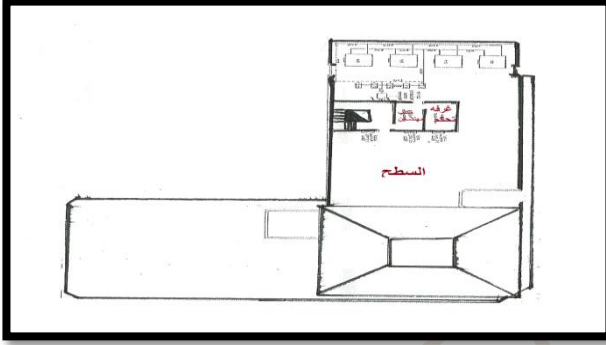
والقروض الحسابات الجارية وقسم الكمبيوتر اما الجزء الاداري- مكتب مدير البنك- سكرتاريا- قاعة اجتماعات -مكتب نائب المدير- انتظار

*الطابق الثاني

يحتوي على : ادارة الشؤون الادارية – ادارة التدريب – قاعة اجتماعات – ادارة الموارد البشرية – ادارة التسويات وادارة المخاطر

الطابق الثالث :

الكافتريا المركزية – ادارة الخدمات الالكترونية – مسجد – ترس



شكل رقم (١٦)

*السطح:

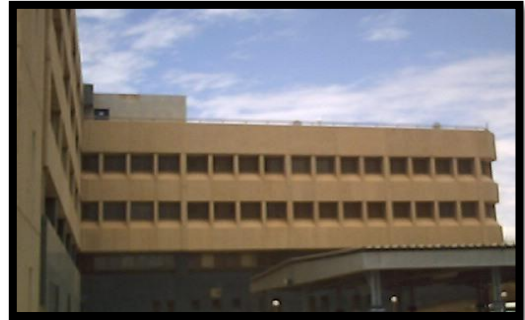
اجهزة التكييف المركزي – غرفة فنيين تكييف .

*الواجهة الرئيسية:

الواجهة كلها مجلده بالكلاذن (الاسمنتي) خرسانه سابقه الصب .
وتتميز المدخل باعمدة.

صورة رقم (٥)

صورة رقم (٤)



*ايجابيات المشروع:

- ١- تجمع الخدمات (الورش – مركز الكمبيوتر- الفاكس ... الخ) في طابق البدروم .
- ٢- عمل مدخل وجزء خاص بالاداره العليا
- ٣- عمل مدخل خاص بالموظفين مفصول عن مدخل العملاء
- ٤- التنظيم المتسلسل للادارت من حيث وضع الادارات المتعلقة بالفرع قريبة من فرع الرئاسة

*سلبيات المشروع:

- ١- عدم وجود مدخل خاص للخدمة .
- ٢- عدم وجود موقف خاص لسيارت الاموال.
- ٣- عدم توفر مكان لوقوف السيارات .
- ٤- كثرة المداخل مما يقلل في معامل الامن في المبنى
- ١- عدم توفر سلاسل الطوارئ اثناء حالات الطوارئ

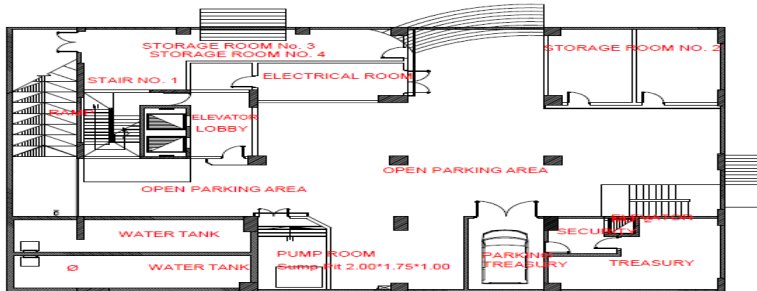
٢-١٢-٢ بنك المال المتحد:

يقع في محليه الخرطوم ويحيطه شارعين الشارع الرئيسي وهو شارع الشرقي (شارع عفراء مول) والشارع الاخر شارع فرعي. ويتكون من ٤ طوابق.

*البدروم:

يتكون من غرفه كهرباء ،وخزانات مياه، واربع مخازن ،وموقف للسيارات ،والخزنة الرئيسية ،وموقف خاص لعربة نقل الاموال.

شكل رقم (١٧)

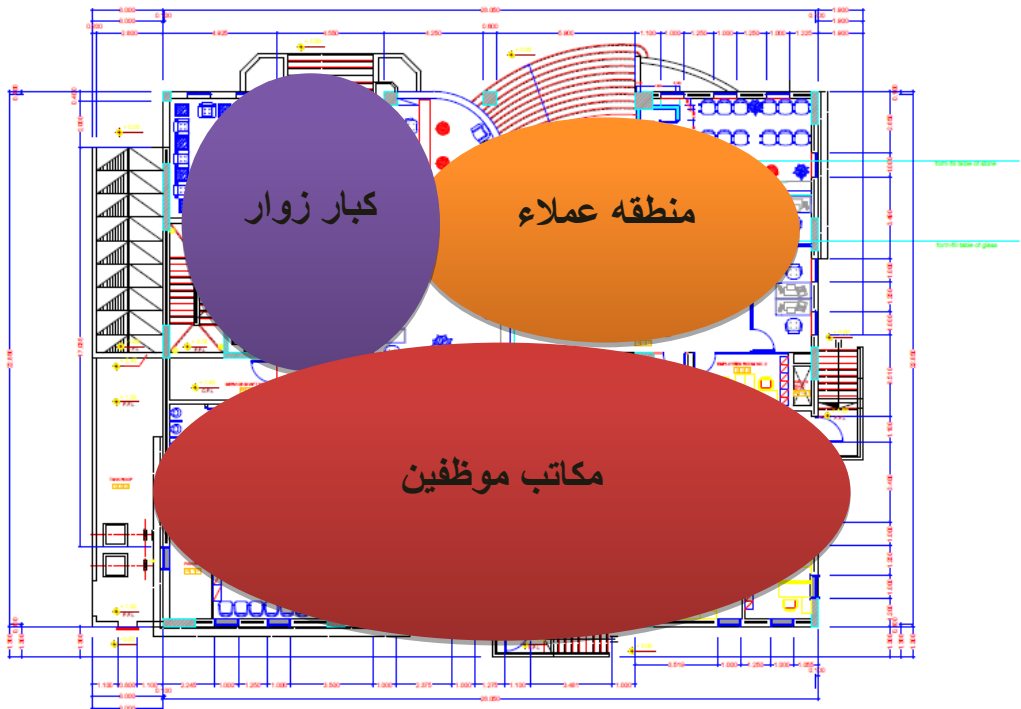
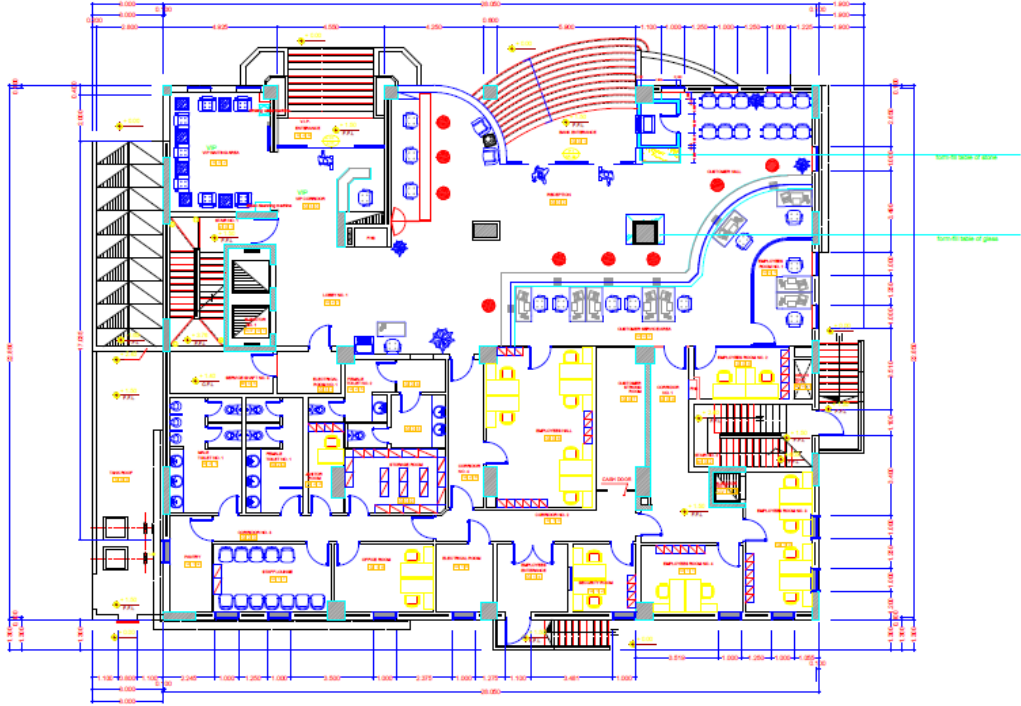


*الطابق الارضي:

مرتفع عن سطح الارض بحوالي ١.٦٥ متر ،هناك ٣ مداخل رئيسية،(مدخل العملاء- مدخل كبار الزوار-مدخل الموظفين)يتكون المسقط من ساحه تعامل العملاء مع كاونترات الصرافين ،بالاضافه لمنطقه استقبال كبار الزوار مع منطقه جلوس وانتظار،ويوجد ايضا مكاتب الموظفين.

شكل رقم (١٨):

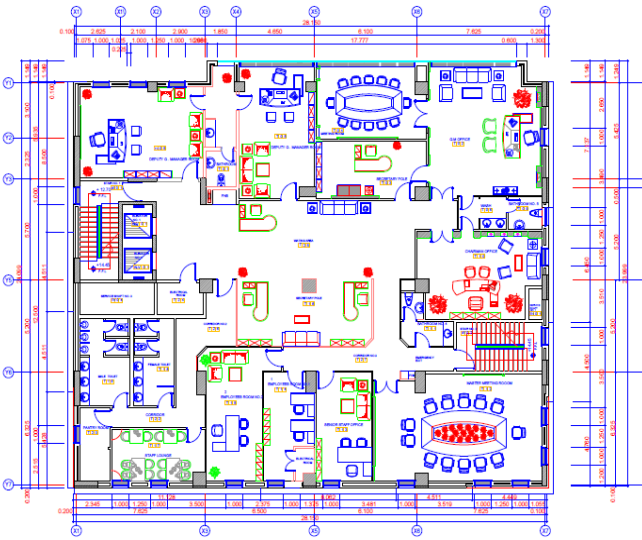
٣-



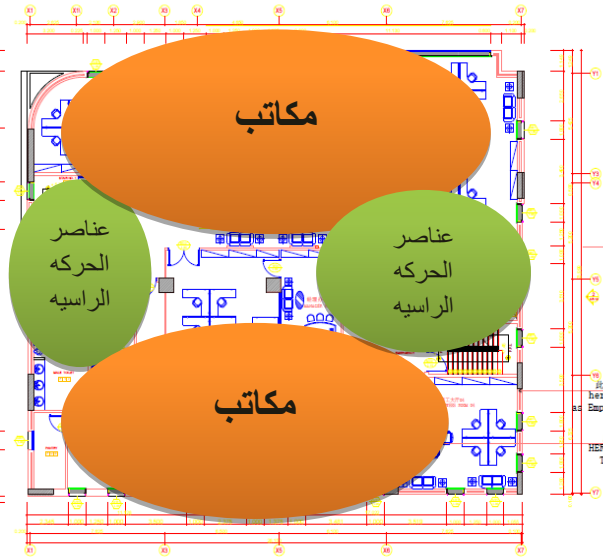
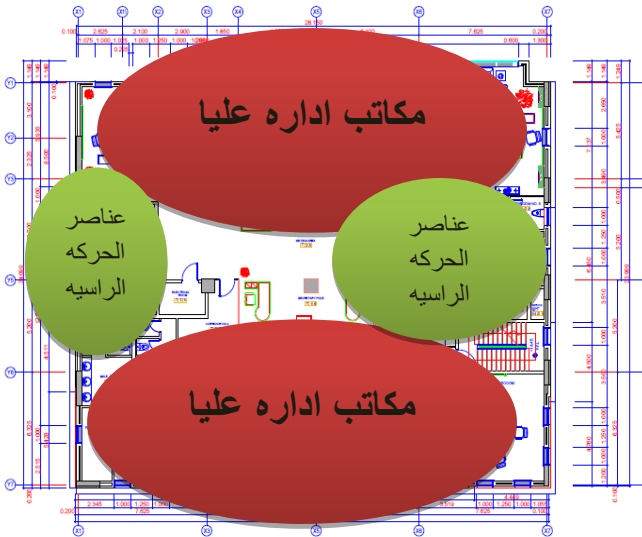
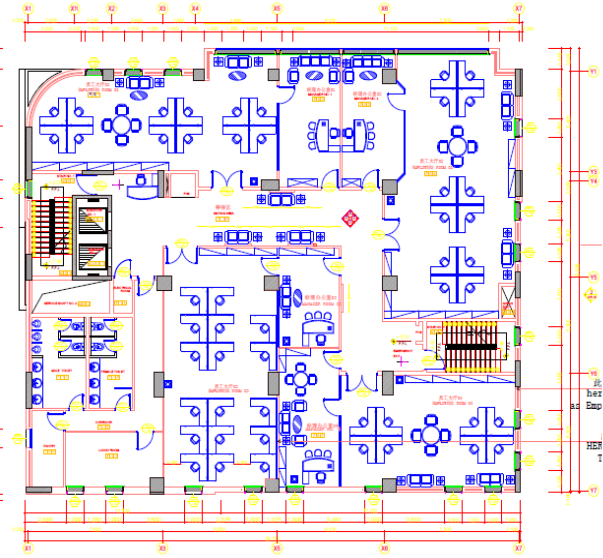
*الطوابق المتكررة:

يتألف من مكاتب الموظفين والادارات المختلفة بالإضافة لعناصر الحركة الرأسية، ومكاتب مجلس الاداره والادارات العليا.

شكل رقم (٢٠)



شكل رقم (١٩)



*الواجهة الرئيسية:

تم تجليد الواجهة بالرخام باللونين البيج والرمادي الغامق وعمل بروز في الكتله الاماميه بشكل مدرج لتمييز المدخل الرئيسي ايضا تم تميزه بعمل مظله مجلده بالالمونيوم .
صوره رقم (٦):



BANK OF AL-MUGRAN